

الصين تهدد سوق كرة القدم الأوروبية

اللعب في المناهج المدرسية لتلاميذ المدارس.

وتسعى بكين إلى تحويل الصين إلى مركز قوة لهذه الرياضة. وكان الاتحاد الصيني لكرة القدم أعلن عن خطة طموحة تسعى إلى أن تصبح الصين قوة عظمى في كرة القدم بحلول عام 2050.

ومن بين أهداف تلك الخطة أن يساهم الاحتكاك باللاعبين العالميين في أن يصبح المنتخب الصيني ضمن أفضل منتخبات آسيا على الأقل بحلول عام 2030، وأن ينافس في البطولات العالمية.

ودفعت تلك الاستراتيجية رجال الأعمال الصينيين إلى الدخول باستثماراتهم في تلك الصناعة الواعدة، وهو ما مكن الأندية الصينية من شراء عدد كبير من اللاعبين المحترفين المشاهير في الأندية الأوروبية بمبالغ قياسية كبيرة.

وقد تمكنت في السنوات الماضية من جذب نجوم مثل البرازيليين أوسكار وباولينييو والأرجنتيني كارلوس تيفيز.



رافائيل بينيتز
أتمنى أن أساهم في إحداهن نقلة نوعية بالكرة الصينية

وينسجم هذا التحول مع جهود الصين الشاملة للتفوق عالمياً في مجالات كثيرة، خاصة أن الرئيس الصيني شي جينبينغ يعبر بشكل متكرر عن حبه لكرة القدم ورغبته في أن تفوز بلاده بكأس العالم خلال 15 عاماً. وكان الرئيس الصيني قد كشف أن بكين تسعى إلى استثمار 840 مليار دولار في مجال الرياضة حتى عام 2028. وأكد أن تلك الاستثمارات سوف تمكن الصين من دخول المنافسة على صدارة آسيا، والبناء على ذلك للفوز بلقب كأس العالم.

ولا يمكن مقارنة سوق الانتقالات الآسيوية بما شهدته الصين في العام الحالي وحتى الأعوام الماضية، لكنها تشير أيضاً إلى تصاعد الاهتمام بكرة القدم في بلدان أخرى.

وتؤكد البيانات دخول الدوري التايواني على المنافسة من خلال تعاقد الأندية مع لاعبين عالميين وآسيويين، لكن موازنات تلك الأندية تبقى بعيدة عن إمكانات الأندية الصينية. كما تنافس بطولات كرة القدم في دول الخليج على استقطاب اللاعبين، لكنها لا تزال بعيدة عن إمكانات أندية كرة القدم الأوروبية والصينية.

ويرى محللون أن القدرات المالية لأندية كرة القدم الصينية يمكن أن تقلب المعادلات على المدى البعيد لأنها تملك جمهوراً كبيراً ومتحمساً داخل الصين، وهو ما يمكنها من دفع مبالغ كبيرة للاعبين والمدربين لإغرائهم على مغادرة أكبر الفرق الأوروبية.

وشهدت كرة القدم الصينية في السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في ظل الاهتمام الحكومي الكبير بتطوير اللعبة، حيث بدأت الصين منذ 15 عاماً في التخطيط لتطوير كرة القدم بإدخال

سلام سرحان

كاتب وإعلامي عراقي

قد لا تتمكن الأندية الصينية من منافسة المكنة العالمية الراسخة لعمالقة كرة القدم الأوروبية خلال وقت قريب، لكنها قد تسرق جانباً كبيراً من أسواقها وعوائد حقوق البث التلفزيوني في القارة الآسيوية على الأقل.

كما أن نجاح الأندية الصينية في منافسة الأندية الأوروبية لاستقطاب أبرز اللاعبين، يمكن أن يقطع جانباً من إيرادات مبيعات المستلزمات الرياضية مثل فانيلات اللاعبين، التي تحمل أسماء اللاعبين الذين انتقلوا إليها.

وأشعلت الأندية الصينية سوق الانتقالات الصيفية الحالية، حيث تمكنت من إبرام صفقات مع لاعبين ومدربين بارزين، لتبعث رسالة إلى الأندية الأوروبية وكذلك دوريات كرة القدم الآسيوية الأخرى.

ويمكن للانتقال أبرز نجوم الدول الآسيوية إلى الدوري الصيني، أن يجذب متابعين من تلك البلدان، وهو ما يعكس بالتالي على إيرادات البث التلفزيوني لبطولات كرة القدم الأوروبية العريقة.

ونجحت الأندية الصينية في إضافة عدد من النجوم في الأسابيع الأخيرة مثل لاعب ويست هام النمساوي ماركو أرنأوتوفتش مهاجم نادي ويست هام الإنكليزي، الذي انتقل إلى بطل الدوري الصيني شنغهاي أس.آي.بي.جي.

كما تعاقد نادي شنغهاي شنغوا مع نجم نادي روما الإيطالي ستيفان شيراوي. وتمكن نادي شنغوا هونغهاي من التعاقد مع نجم الكوت ديفوار الشهير يايا توريه، الذي سبق له اللعب في كل من برشلونة الإسباني ومانشستر سيتي الإنكليزي.

ولم تقف طموحات الأندية الصينية عند استقطاب اللاعبين، وامتد الأمر إلى أبرز المدربين حيث تعاقد فريق داليان بيفانج مع المدرب الإسباني رافائيل بينيتز الذي سبق له الفوز بلقب التشامبونز ليغ الأوروبي مع ليفربول عام 2005.

وأكد بينيتز أنه يعتبر الدوري الصيني واحداً من أهم التحديات التي واجهها في حياته، وأنه يمتنى أن يساهم في إحداث نقلة نوعية بالكرة الصينية، بما ينسجم مع توجهات الدولة بوضع استثمارات كبيرة في خدمة قطاع كرة القدم بشكل خاص، والرياضة بشكل عام.

ويرى محللون أن القدرات المالية لأندية كرة القدم الصينية يمكن أن تقلب المعادلات على المدى البعيد لأنها تملك جمهوراً كبيراً ومتحمساً داخل الصين، وهو ما يمكنها من دفع مبالغ كبيرة للاعبين والمدربين لإغرائهم على مغادرة أكبر الفرق الأوروبية.

وشهدت كرة القدم الصينية في السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في ظل الاهتمام الحكومي الكبير بتطوير اللعبة، حيث بدأت الصين منذ 15 عاماً في التخطيط لتطوير كرة القدم بإدخال

فرنسا تزيد الضغوط البيئية على شركات الطيران

باريس تسبق الاتحاد الأوروبي بفرض ضريبة على تذاكر الطيران



أير فرانس أولى وأكبر ضحايا الضريبة الجديدة

جدول أعماله في الأسبوع الأول من توليه المنصب.

وقالت المفوضية الأوروبية إنها تسعى مع وزراء المالية والبيئة في دول الاتحاد الأوروبي إلى تقديم استنتاجات للضريبة الجديدة إلى المفوضية الأوروبية يجري تشكيلها، والتي ستقوى مهامها بحلول الخريف المقبل.

وتشير التقارير إلى أن هولندا تتجه لفرض ضريبة كبيرة على تذاكر مغادرة البلاد تصل إلى 7.5 يورو في عام 2021 إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق موحد بين دول الاتحاد الأوروبي.

وتقول الجماعات المدافعة عن البيئة أن الانبعاثات الناجمة عن رحلات الطيران ارتفعت بأكثر من الضعف بين عامي 1990 و2016، وسارت عكس تراجع الانبعاثات الإجمالية، التي انخفضت في تلك الفترة بنسبة 43 بالمئة.

وتلقت تلك الجماعات باللوم على ضرائب الطيران المنخفضة وانتشار شركات الطيران المنخفضة الأسعار، الذي أدى إلى ازدهار الرحلات داخل المدن الأوروبية.

وتشكل الضريبة ضربة لشركات الطيران التي تعاني من حدة المنافسة وانخفاض هوامش الأرباح، وقد اتضح ذلك في تراجع أسهم أير فرانس كي.آل.إم، التي تتمتع بحضور قوي في فرنسا، وكذلك شركة لوفتهانزا بنسبة 3 بالمئة بعد إعلان الضريبة أمس.

وتقود فرنسا إلى جانب هولندا جهود إقناع الدول الأوروبية بإنهاء إعفاءات وقود وتذاكر الطائرات من ضرائب الكاربون، في إطار استراتيجية لإيصال البصمة الكربونية الأوروبية إلى الصفر بحلول عام 2050.

وناقشت قمة الاتحاد الأوروبي نهاية الشهر الماضي أول مبادرة كبرى حول ضريبة السفر الجوي منذ سنوات، وتضمنت ضرائب التذاكر ورسوم وقود الطائرات، وضريبة القيمة المضافة على السفر الجوي.

ونسبت وكالة رويترز إلى مينو سانييل نائب وزير المالية الهولندي قوله "سيتعين على الرئيس الجديد للمفوضية تقديم خطط لمكافحة تغير المناخ في أوروبا. لكن من غير المنطقي أن توضع المساهمة المحتملة لقطاع الطيران على

استبقت الحكومة الفرنسية محاولات الاتحاد الأوروبي فرض ضريبة بيئية موحدة على رحلات الطيران. وقررت باريس الذهاب منفردة في وقت لا تزال فيه الدول الأعضاء في التكتل تبحث عن توافق بشأن نسبة الضريبة وطريقة تحصيلها وإنفاذها.

باريس - أعلنت وزيرة النقل الفرنسية

إليزابيث بورن أمس أن بلادها ستفرض ضريبة بيئية على رحلات شركات الطيران التي تقلع من فرنسا، لتزيد الضغوط على شركات الطيران التي تعاني من شراسة المنافسة وانخفاض هوامش الأرباح.

الضريبة في فرنسا يمكن أن تصل إلى 180 مليون يورو سنوياً في العام المقبل. وأشارت إلى تطبيق الضريبة سيبدأ تدريجياً وستكون بقيمة 1.5 يورو على رحلات الطيران المحلية والأوروبية في الدرجة الاقتصادية، وأن تصل إلى 18 يورو لكل تذكرة لرحلات درجة رجال الأعمال إلى خارج الاتحاد الأوروبي.

وتأتي الخطوة وسط جدل مكثف حول ما إذا كان ينبغي أن يستمر الطيران في الاستفادة من الإعفاء المستمر منذ عقود من الضرائب على وقود الطائرات، في ظل تزايد الهواجس البيئية من مخاطر تغير المناخ.

وقالت الوزيرة "تزيد تمكين الجميع من السفر باستخدام أشكال نقل أنظف"، في وقت تقترب فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 دولة من اتخاذ قرار بفرض ضريبة مماثلة.

إليزابيث بورن

حليفة الضريبة ستستخدم لتطوير المواصلات في فرنسا

وقالت في مؤتمر صحفي إن الضريبة سوف تفرض على جميع رحلات الطيران بغض النظر عن جنسية الشركة، وإن الحصيلة سوف تستخدم في تمويل تطوير المواصلات في فرنسا. وتشير التقديرات إلى أن حصيلة

دويتشه بنك يشعل المخاوف في الوظائف المصرفية

المالية في عام 2008 لكنه واجه رغم ذلك صعوبة في منافسة نظيراته الأميركية، إذ عاقت تحقيقات تنظيمية ودعاوى قضائية. ورجحت التوقعات أن تتركز تخفيضات الوظائف في الولايات المتحدة، رغم تشديد البنك على رغبته في الإبقاء على حضور كبير له هناك، لأسباب من بينها خدمة العملاء الأوروبيين من الشركات التي تجري أنشطة في البلاد. ومن المتوقع أن تشمل الخطة تسريح المئات من موظفيه في لندن، الذين يصل عددهم إلى ثمانية آلاف موظف، خاصة في ظل موجة نزوح النشاطات المصرفية من بريطانيا بسبب غموض خطط الانفصال عن الاتحاد الأوروبي. وتضم لندن حتى الآن مقر الأنشطة المصرفية الاستثمارية لدويتشه بنك.

وقال الرئيس التنفيذي كريستيان سوينج إنه سوف يعيد تشكيل البنك، الذي رجح أن يتكبد خسائر خلال العام الحالي وكذلك في السنوات الخمس المقبلة بعد سلسلة طويلة من الانتكاسات.

وتأسس دويتشه بنك عام 1870، ولطالما كان مصدراً رئيسياً للتمويل والمشورة للشركات الألمانية الراغبة في التوسع في الخارج أو جمع أموال من أسواق السندات والأسهم الدولية.

وتمثل التخفيضات الكبيرة في الذراع الاستثمارية ارتداداً عن عملية توسع على مدى عقود بدأها بشراء مورغن جريفيل في لندن عام 1989، ثم واصلها بعد عشر سنوات بالاستحواذ على بانكوك ترست في الولايات المتحدة.

سلطت خطة دويتشه بنك لشطب الوظائف الضوء على الخطر المحقق بمعظم وظائف المصرفيين في جميع أنحاء العالم، رغم أنها تتعلق بمتابعه الخاصة في وقت تهدد فيه الأتمتة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بشطب معظم وظائف القطاع المصرفي.

لأن الزبائن ما عادوا بحاجة إلى زيارتها في ظل انتشار التطبيقات على الهواتف الذكية. وقال أكبر بنك ألماني إنه سيختلن عن وحدة الأسهم العالمية وسيقلص العمليات الخاصة بأدوات الدخل الثابت، في تراجع عن خطة طموحة قائمة منذ فترة طويلة لجعل بنكه الاستثماري المتعثر الذي يضم 38 ألف موظف قوة كبيرة في وول ستريت.

وقال البنك، الذي يعمل فيه أكثر من 91 ألف موظف في جميع أنحاء العالم إن "إجراءات إعادة الهيكلة تتضمن تخفيضات كبيرة في عدد الموظفين وتغييرات كبيرة في القيادة، وهو ما قد يعرقل الهدف المتمثل في تحسين الأرباح الأساسية".

وكان دويتشه بنك واحداً من بنوك أوروبية قليلة احتفلت بوجود كبير من الموظفين في الولايات المتحدة عقب الأزمة

فرانكفورت - لا يمكن فصل خطة دويتشه للاستغناء عن 18 ألف وظيفة في سبتي أنحاء العالم من سيديني إلى نيويورك، عن زلزال تحولات كبرى في وظائف القطاع المصرفي بسبب التطورات التكنولوجية العاصفة. شرارة خفض المصرف للوظائف تتعلق بضرورة ملحة هي إعادة هيكلة تصل تكلفتها إلى 7.4 مليار يورو، في ظل متابع البنك وترجيح استمرار تسجيله للخسائر، التي قد تقاومها تلك الخطة.

لكن محللين يرون أن البنك سوف يستغل فرصة إعادة الهيكلة للتاقل مع التحديات المستقبلية، التي ستفرض نفسها على جميع المصارف الأخرى بسبب انتشار الأتمتة واستخدامات الذكاء الاصطناعي.

وتتسابق المصارف نحو إغلاق الفروع في معظم دول العالم وخاصة المتقدمة، بسبب انتفاء الحاجة إليها،



مركز استقطاب جديد لنجوم كرة القدم